

اعتقال طاقم فضائية بسبب تغطية مظاهرات في كردستان

أربيل - داهمت قوات أمنية مكتب قناة "إن.آر.تي" في كردستان العراق واعتقلت جميع العاملين فيه بعد فترة وجيزة على احتجاج فريق القناة المكلف بتغطية المظاهرات في دهوك احتجاجاً على تردي الوضع المعيشي والخدمي.

وأفاد مدير مكتب القناة في بغداد، أوميد محمد لجمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق عن احتجاج مراسلهم بريار حجي والمصور عبدالوهاب بنيامين من قبل قوات الأسايش خلال تغطيتها للظاهرة، مضيفاً أن قوة أخرى داهمت مقر مكتب القناة واحتجزت مدير مكتبها بيوار حلمي نور الدين وجميع الزملاء العاملين فيه دون أي ذكر للأسباب.

وأضاف أن عدد المحتجزين لدى السلطات هو ستة عاملين في القناة، جميعهم جرى اعتقالهم دون مذكرات قبض، وأطلق سراحهم في ما بعد.

وطالبت جمعية الدفاع عن حرية الصحافة في العراق سلطات الإقليم بالكف عن التضييق على الصحفيين، وعدت هذه الاعتقالات انتهاكاً صارخاً للدستور ومخالفة صريحة للمعاهدات الدولية التي وقعتها سلطات الإقليم والزمّت بها نفسها.

ويقول صحفيون وناشطون إن النزاعات بين الحزبين الرئيسيين في الإقليم، الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم، الذي يحكم منطقتي أربيل

والمكتب، والاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يحكم منطقة السليمانية، أدت إلى بروز مشكلات انعكست على عمل الصحفيين والمصادر التي يمكن أن تدلي بمعلومات للصحافة.

ونظراً إلى هيمنة الإفلات من العقاب في حالات العنف ضد الصحافة، إضافة إلى غياب الاستقلال الحقيقي للقضاء، وعدم وجود هيئة تنظيمية للصحافة، بات الصحفيون يشعرون بالضعف ويواجهون تهديداً كبيراً بالعرض للاعتداءات.

ووقعت لجنة حماية الصحفيين منذ الاستفتاء على الاستقلال حالات احتجاج ومضايقات واعتداءات وهجمات ارتكبتها الحزبان ضد الصحفيين.

وطالبت الجمعية، الحكومة بالتدخل من أجل إيقاف سلسلة الانتهاكات التي تطال الصحفيين في الإقليم على يد السلطات هناك، لاسيما وأن حالات الاحتجاز جرت دون مذكرة اعتقال.

وينص قانون الصحافة في كردستان العراق الصادر عام 2007 على حرية الصحافة وحرية التعبير، ويمنح الصحفيين الحق بالتحقيق عن مصادرهم، كما ينص على عدم جواز استخدام المعلومات والآراء التي ينشرها الصحفيون كسبب لإيذائهم.

ويقرض معاقبة على أي شخص يهين الصحفيين أو يؤذيهم، وفي الوقت نفسه، وضع القانون حدوداً لحرية الصحافة، وترك مساحة تفسير القانون للقضاء كما أبقى المجال مفتوحاً ليقرر القضاء تقديم أهمية قوانين أخرى على قانون الصحافة، بما في ذلك قانون العقوبات العراقي.

وأفاد صحفيون سعوا إلى استخدام القانون لتحدي إجراءات السلطات أو قوات الأمن، بأنهم واجهوا عقوبات كبيرة وعدم احترام وتأخيرات.

الصحافي اليمني ضحية جميع أطراف الصراع

لحقوق الإنسان شمشيل باشيليت، إن الصحفيين اليمنيين يتعرضون لانتهاكات وتجاوزات، لا مثيل لها نفذت من قبل جميع أطراف النزاع المسلح في اليمن.

وأضافت باشيليت أن العدد الكبير لانتهاكات الحقوق ضد الصحفيين، في جميع أنحاء البلاد التي مرقتها الحرب، يشمل عمليات القتل والاختفاء وأحكام الإعدام، وذلك في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن مكتب حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وفق عملية اغتيال واحدة واختطاف واحدة، وثلاث حالات اعتقال واحتجاز تعسفي، والحكم على أربعة صحفيين بالإعدام في انتهاك للقانون الدولي لحقوق الإنسان وسجن ستة آخرين، وثلاثة اعتداءات جسدية وتهديدات بالعنف الجسدي.

وتابعت أن الصحفيين في اليمن "يقتلون ويضربون ويخفون، ويتعرضون للمضايقة والتهديد، ويسجنون ويحكم عليهم بالإعدام مجرد محاولتهم تسليط الضوء على وحشية هذه الأزمة".

ونوهت أن الوضع في اليمن ينزلق من "سوء إلى أسوأ" مضيفاً أنه بعد سنوات من القتال بين القوات الموالية للحكومة والحوثيين، لا يزال اليمن يُعتبر أكبر أزمة إنسانية في العالم.

استنكر اتحاد الإعلاميين اليمنيين في صنعاء الاعتداء الذي تعرض له طاقم صحيفة "ال3"، ومحاولة قتل أحد صحافييها، في تكريس لحالة استهداف الصحفيين في اليمن.

وأفاد بيان صادر عن الصحيفة أن المحرر وليد مانع تعرض لمحاولة شروع في القتل بالسلاح الأبيض، وأصيب بطعنتين إحداهما في الرأس والثانية بجانب العين.

وطالب الاتحاد الجهات الأمنية إلى ضبط الجاني وإحالة للمحاكمة العادلة، كما يشدد على حماية الصحفيين واحترام حرية الرأي والتعبير والحد من الانتهاكات التي تطالهم.

وتنضم هذه الحادثة إلى سلسلة طويلة من الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون في مختلف أنحاء اليمن خصوصاً في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، فقد وثقت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان منذ بدء الحرب في اليمن في مارس عام 2015، حوالي 357 انتهاكاً لحقوق الإنسان وانتهاكات ضد الصحفيين، بما في ذلك 28 جريمة قتل، وحالات اختفاء قسري وعملية اختطاف واحدة و45 اعتداء جسدياً؛ و184 حالة اعتقال واحتجاز تعسفي. وقالت مفوضية الأمم المتحدة السامية



الصحافيون اليمنيون يتعرضون لانتهاكات لا مثيل لها



النائب العام يدلي بصوته في انتخابات مجلس الشيوخ

تغطية تقليدية لم تجذب المشاهد

ضجيج الإعلام المصري الانتخابي لم يقنع المواطنين بالمشاركة

المشهد الانتخابي دفع فاتورة إهمال القنوات المحلية التابعة للتلفزيون الرسمي

عدم المشاركة لم تلق صدقاً في الشارع مثلما كان الحال سابقاً. وهناك مشكلات إجرائية تعاني منها وسائل الإعلام في أثناء تغطيتها، فلغة التحذير من ارتكاب أخطاء معلوماتية في نقل وقائع الانتخابات أو الاستعانة بمواقع التواصل الاجتماعي في أي حوادث تشهدها الانتخابات بدت غالبة على المسؤولين عن المجلس الأعلى للإعلام، كجهة مسؤولة عن تنظيم الإعلام.

ويرى مراقبون أن الهيئات الإعلامية أسهمت في أن تكون هناك رسالة إعلامية واحدة في جميع الصحف والقنوات، لأن توجهاتها نحو تشكيل غرف عمليات لرصد مخالفات للتغطية الإعلامية جاءت سابقة على رغبتها في إتاحة وصول المعلومات الخاصة بعملية الاقتراع إلى الإعلاميين، ما أعطى انطباعاً بأن ثمة رغبة في الحد من النزول من غير التطرق للمشكلات التي مرت بها العملية الانتخابية.

وقال وكيل المجلس الأعلى للإعلام صالح الصالح، إنه سعى بالتعاون مع الهيئة الوطنية للانتخابات لمنع وسائل الإعلام بشكل تام من الحصول على المعلومات من وسائل التواصل الاجتماعي بمختلف أشكاله، لأن من وصفهم بـ"أعداء الوطن"، في إشارة إلى جماعة الإخوان، يحاولون بث الشائعات المغرضة عن طريقها.

وأوضحت أسنانة العلاقات العامة والإعلان بجامعة القاهرة نرمين خضر، أن الإعلام يفتقر في النهاية أسيراً للمعلومات التي تتوافر له، وغايتها لتسبب في حالة ارتباك طغى على التغطية الإعلامية، لأن وسائل الإعلام لم تقم بدورها في تعريف الناخبين بهوية المرشحين والأحزاب التابعة إليها وتوجهاتهم السياسية بشكل كاف.

وأضافت في تصريحات لـ"العرب"، أن المشهد الانتخابي دفع فاتورة إهمال القنوات المحلية التابعة للتلفزيون الرسمي، لأنها كانت قادرة على أن تقوم بعملية توعية المواطنين في كل محافظة بمرشحها، وهذه القنوات لعبت في السابق أدواراً مهمة في ترسيخ هوية كل محافظة لدى مواطنيها قبل أن تغيب عن اهتمامات الجمهور.

وأشارت إلى أن إعلانات الطرق ومواقع التواصل الاجتماعي حققت قدراً من الإيجابية على مستوى المرشحين الذين هدفوا لتعريف المواطنين بأنفسهم، لكن لا يمكن أن تقوم بأدوار التوعية السياسية التي تبقى من مهمة الإعلام التقليدي.

الانتخابات لا يلقى استجابة من قبل جمهورها الذي أصبح اهتمامه بالترفيه والتسلية ومناقشة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بالداخل كبيراً.

وقد لا يتعلق أداء الإعلام الضعيف بالحكومة وتوجيهاتها، بقدر ارتباطه بآداء من يقومون بتوجيه الرسالة، فأحياناً يغلبهم حماسهم للنفاق السياسي.

ولم تنزع الجهات المسؤولة عن تنظيم العملية الانتخابية المتغيرات على نحو دقيق، وبالرغم من إتاحتها للدعاية على مواقع التواصل الاجتماعي حملات التوعية التي كان من المفترض أن تقوم بها لم تشمل المنصات الإلكترونية، وركزت على الإعلام التقليدي، ما أحدث حالة من الانقسام بينها وبين المواطنين حتى أن تهديدها بفرض غرامات على وسائل معادية.

ويرى رئيس جمعية حماية المشاهدين حسن علي، أن الجمهور تجاوز وسائل الإعلام التقليدية منذ فترة واضحة ارتباطه الأساسي بمواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي فإن تكثيف حملات التوعية والحشد لن يأتي بنتائج إيجابية حتى وإن استمرت لفترات طويلة، وفشل الإعلام الحالي لا ينفصل عن سوء إدارة الحكومة للمشاهد برمته.

وأضاف لـ"العرب"، أن ضجيج الإعلام لا يحقق توقعات سياسية، وتقديم تغطيات متشابهة في جميع الوسائل يؤدي إلى عزوف الجمهور عن مشاهدة جميع هذه الوسائل، إلى جانب أن الإعلام تورت في تغطيته للانتخابات بتقديم رسائل متناقضة.

وسلطت وسائل الإعلام الضوء على مشاركة البابا تاونروس الثاني، بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية في انتخابات مجلس الشيوخ، في حين أن نفس هذه القنوات نادى ليلاً ونهاراً بضرورة إبعاد الدين عن السياسة، ودعمت نزول المواطنين للتعبير عن رأيهم في الانتخابات ووجهت اتهامات تتعلق بالتمويل والعمالة لأي شخص لديه وجهة نظر مخالفة للحكومة.

يبدو أن الكثير من المذيعين والصحافيين ليست لديهم خبرات في تقديم رسالة إعلامية متوازنة، كما أن غياب السياسة عن البرامج التلفزيونية أحدث تغييراً في نوعية المتابعين لها، وبالتالي فإن تكثيف الجرعات السياسية في أوقات

لم تنجح الحملات الإعلامية المكثفة والدعوات المتواصلة لدفع المواطنين المصريين للمشاركة الكبيرة في انتخابات مجلس الشيوخ، حيث افتقرت إلى سياسة إعلامية توعوية تناسب المرحلة الحالية التي ينتشر فيها وباء كورونا، كما غابت المبارزات السياسية على الشاشات، وهو ما اعتبر من أسباب العزوف عن المشاركة الانتخابية.

وام مختلف الآراء وتوعية المواطنين بالقضايا المثارة حولهم.

ويرى خبراء أن الخطوط العريضة التي أقرها وزير الإعلام أسامة هيكل للإعلام المصري لم تصل جيداً إلى وسائل الإعلام المحلية، ومضت في اتباع سياسة الترويج للإنجازات التي اعتادت عليها منذ سنوات، وخشيت أن يعكس الوقوع في المحظورات على ما تقدمه من محتويات إعلامية، في وقت اضحى لدى الحكومة رغبة في استعادة ثقة الجمهور لاستشعارها خطورة اختطافه من قبل وسائل معادية.

ويؤيد رئيس جمعية حماية المشاهدين حسن علي، أن الجمهور تجاوز وسائل الإعلام التقليدية منذ فترة واضحة ارتباطه الأساسي بمواقع التواصل الاجتماعي، وبالتالي فإن تكثيف حملات التوعية والحشد لن يأتي بنتائج إيجابية حتى وإن استمرت لفترات طويلة، وفشل الإعلام الحالي لا ينفصل عن سوء إدارة الحكومة للمشاهد برمته.

وأضاف لـ"العرب"، أن ضجيج الإعلام لا يحقق توقعات سياسية، وتقديم تغطيات متشابهة في جميع الوسائل يؤدي إلى عزوف الجمهور عن مشاهدة جميع هذه الوسائل، إلى جانب أن الإعلام تورت في تغطيته للانتخابات بتقديم رسائل متناقضة.

وسلطت وسائل الإعلام الضوء على مشاركة البابا تاونروس الثاني، بابا الإسكندرية بطريرك الكرازة المرقسية في انتخابات مجلس الشيوخ، في حين أن نفس هذه القنوات نادى ليلاً ونهاراً بضرورة إبعاد الدين عن السياسة، ودعمت نزول المواطنين للتعبير عن رأيهم في الانتخابات ووجهت اتهامات تتعلق بالتمويل والعمالة لأي شخص لديه وجهة نظر مخالفة للحكومة.

يبدو أن الكثير من المذيعين والصحافيين ليست لديهم خبرات في تقديم رسالة إعلامية متوازنة، كما أن غياب السياسة عن البرامج التلفزيونية أحدث تغييراً في نوعية المتابعين لها، وبالتالي فإن تكثيف الجرعات السياسية في أوقات

أحمد جمال
صحافي مصري

القاهرة - فشلت جهود وسائل الإعلام المصرية في حشد المواطنين للمشاركة في انتخابات مجلس الشيوخ، رغم الدعوات المكثفة وحملات التوعية التي اكتظت بها فضائيات وصحف وإذاعات الأيام الماضية، فيما يبدو أن الجمهور لم يجد رسالة إعلامية مقنعة تدفعه لدعم انتخابات أحاطت بها تحديات التباعد الاجتماعي.

ووقعت تقارير حقوقية وحزبية مشاركة محدودة من الناخبين الثلاثة والأربعاء، وخشيت دوائر عديدة من زيادة الأصوات الباطلة جراء جهل المواطنين بطريقة التصويت السلمية وعدم درايتهم بالمقاعد الفردية المخصصة لكل دائرة، وزادت تعليماتها لوسائل الإعلام بإفصاح مساحات كبيرة لتعريف المواطنين بعدد المرشحين المقترض انتخابهم في كل محافظة.

وأصرت وسائل الإعلام على السير في نفس الطريق الذي تستخدمه لتغطية الانتخابات في الظروف الطبيعية دون كورنا.

وركزت على الجوانب الإيجابية وإظهار الطابع الكرنفالي بالقرب من اللجان، ما جاء بنتائج عكسية لدى قطاع من الجمهور لديه قناعة بأن تلك الصورة تستهدف دفعه للانتخابات دون أن يعرف شيئاً عنها.

وانعكس غياب التوعية الكافية على وسائل الإعلام لجهة فشلها في حشد الجمهور، وبدت كأنها تستدعي خطاب المشاركة والتثقيف في أوقات الانتخابات فقط، دون أن تكون هناك سياسة إعلامية تقوم على تشجيع المواطنين على المشاركة، مع غياب المبارزات السياسية على الشاشات، وهو ما اعتبر من دواعي العزوف.

وأخفق الإعلام في مهمته الجديدة التي هدفت الحكومة تحقيقها من خلال عودة منصب وزير الدولة للإعلام، وإعادة تشكيل الهيئات الإعلامية قبيل انطلاق الانتخابات، وهي خطوات كان الهدف منها وضع سياسة تفسح المجال

